

الدكتور محمد الدوي
أستاذ التعليم العالي بقاعة المحاضرات
القانونية بالمدرسة الوطنية للأمن
بجامعة محمد الأول بوجاية

الدكتور محمد بوشكروطن
دكتور في القانون الجنائي

الدليل العملي لقانون المسطرة الجنائية وفق آخر التعديلات المدخلة بالقانون رقم 23-03

دراسة شاملة للمنظومة الإجرائية الحالية: طرق رفع الدعوى العمومية
وممارستها وحالات سقوطها وكذا إجراءات البحث التتبعي والتحقيق الإعدادي.
يؤكّد الكتاب أحدث المستجدات التشريعية (القانون 23-03) والبحث الجنائي
المواري ووسائل التوقيات الحديثة مع تحليل دقيق للفتايات الإجرائية. سلطات
قضاء التحقيق وحجية المحاضر في ميزان الأمانة القضائية.

الفهرس

5.....	توطئة.....
7.....	القسم التمهيدي.....

الباب الأول

مركزية البحث التمهيدي في الدعوى العمومية

21.....	الفصل الأول: الدعوى العمومية.....
22.....	المبحث الأول: إقامة وممارسة الدعوى العمومية.....
22.....	المطلب الأول: إقامة الدعوى العمومية.....
	المطلب الثاني: مظاهر التمييز بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية
25.....	في الدعوى العمومية في الدعوى المدنية.....
28.....	المبحث الثاني: أطراف الدعوى العمومية.....
30.....	المطلب الأول: الأطراف المباشرين في الدعوى العمومية.....
30.....	الفقرة الأولى: الضحية أو المشتكى.....
30.....	أولاً: المشتكى أو الضحية الشخص الذاتي.....
31.....	1 - سلطة الضحية في إقامة الدعوى العمومية.....
31.....	1-1 المشتكى أو ضحية جرائم الحق العام.....
32.....	2-1 المشتكى أو ضحية جرائم المال العام.....
33.....	2 - دور المشتكى في إنهاء الدعوى العمومية.....
33.....	1-2 الصلح في قانون المسطرة الجنائية الجديد.....
38.....	2-2 إنهاء الضحية للدعوى في الشريعة الإسلامية.....
40.....	ثانياً: المشتكى أو الضحية الشخص الاعتباري.....
41.....	الفقرة الثانية: المشتكى به، أو المخالف للقانون، أو المشتبه فيه.....
41.....	أولاً: المشتكى به الشخص الذاتي أو الاعتباري.....
43.....	ثانياً: المشتكى به أو المخالف للقانون، الموظف العمومي.....
43.....	1 - الامتياز القضائي.....

69	• توجيه النيابة العامة لملتزم إجراء التحقيق
70	• تقديم المتهم في حالة تلبس
71	المطلب الثاني: موانع إقامة الدعوى العمومية
72	المبحث الرابع: سقوط الدعوى العمومية
72	أولاً: موت المشتكى به
73	ثانياً: نسخ المقتضيات القانونية واكتساب الحكم الصيغة النهائية
73	ثالثاً: التقادم
74	رابعاً: العفو
75	خامساً: الصلح
76	سادساً: التنازل عن الشكاية
79	الفصل الثاني: البحث التمهيدي
80	المبحث الأول: خصوصيات البحث التمهيدي
80	المطلب الأول: البحث التمهيدي التلبسي
81	الفقرة الأولى: الحالات القانونية للتلبس
	الفقرة الثانية: سلطات ضابط الشرطة القضائية في البحث التمهيدي
83	التلبسي
85	المطلب الثاني: البحث التمهيدي العادي
88	المطلب الثالث: الأجل في البحث التمهيدي
88	الفقرة الأولى: الأجل والمدد المرتبطة بتحريرات البحث التمهيدي
88	أولاً: المدد والأجل المرتبطة بسلطات ضابط الشرطة القضائية
	ثانياً: المدد والأجل المرتبطة بصلاحيات السلطة القضائية المشرفة
91	على البحث التمهيدي
	الفقرة الثانية: الأجل والمدد للطعن في الأوامر والإجراءات الصادرة
93	بمناسبة البحث التمهيدي
94	أولاً: آجال الطعن في المس بالحقوق المادية
95	ثانياً: آجال الطعن والبت في أوامر المس بالحرية الفردية
96	المبحث الثاني: الأجهزة المكلفة بالبحث التمهيدي
96	المطلب الأول: ضباط الشرطة القضائية السامون

المطلب الثاني: ضباط الشرطة القضائية	98
الفقرة الأولى: ضباط الشرطة القضائية ذوو الولاية العامة	98
أولاً: ضباط الشرطة القضائية المنتمون للأمن الوطني	99
ثانياً: ضباط الشرطة القضائية المنتمون للدرك الملكي	99
ثالثاً: ضباط الشرطة القضائية المنتمون للإدارة الترابية	100
الفقرة الثانية: ضباط الشرطة القضائية المكلفون بالأحداث	101
الفقرة الثالثة: أعوان الشرطة القضائية	102
الفقرة الرابعة: المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية	102
أولاً: الوالي والعامل	103
ثانياً: الموظفون والأعوان الآخرون	104
المبحث الثالث: صلاحيات واختصاصات الشرطة القضائية ضباط	
الشرطة القضائية العادية	105
المطلب الأول: تلقي الشكايات والوشايات وجمع المعلومات	106
الفقرة الأولى: تلقي الشكاية	106
أولاً: الشكاية المباشرة	106
ثانياً: تعليمات النيابة العامة	107
ثالثاً: الإنابة القضائية	107
الفقرة الثانية: الوشاية	109
الفقرة الثالثة: جمع المعلومات	110
المطلب الثاني: أنواع تحريات ضباط الشرطة القضائية	110
الفقرة الأولى: التحريات العادية	111
أولاً: التحريات ذات الصبغة القضائية	111
ثانياً: التحريات الإدارية	113
الفقرة الثانية: تقنيات البحث الخاصة	114
أولاً: التنصت والتقاط الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية وتحديد	
المواقع	114
1 - التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد	
وباقى أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا	
الحديثة	114

2 - تقنية التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية	
116 وتحديد المواقع	116
116 1-2 ماهية التقنية	116
117 2-2 شروط اللجوء إلى التقنية	117
118 ثانيا: الاختراق	118
118 1 - ماهية الاختراق	118
119 2 - شروط الاختراق	119
120 3 - عمليات الاختراق	120
121 4 - آثار الاختراق	121
121 1-4 آثار الاختراق المباشرة	121
122 2-4 آثار الاختراق على الغير	122
123 5 - الاختراق الدولي بالمغرب	123
123 ثالثا: التسليم المراقب	123
125 رابعا: إعادة تمثيل الجريمة	125
المطلب الثالث: الصلاحيات الماسة بالحرية والحياة الخاصة	
126 واستعمال العنف	126
126 الفقرة الأولى: السلطات الماسة بالحياة الخاصة	126
127 أولا: تفتيش المنازل والمحلات	127
127 1 - توسيع نطاق حماية المنزل في مواجهة التفتيش	127
128 2 - توسيع ضمانات التفتيش	128
130 3 - استثناءات تقييد التفتيش	130
131 ثانيا: تفتيش الأشخاص والسيارات	131
132 1 - تفتيش الأشخاص	132
134 2 - تفتيش السيارات	134
136 ثالثا: التفتيش الرقمي	136
136 1 - نطاق التفتيش الرقمي	136
136 2 - الغرض من التفتيش الرقمي	136
137 3 - مسطرة التفتيش الرقمي	137

138	الفقرة الثانية: السلطات الماسة بالحرية الفردية
138	أولاً: الإيقاف من أجل التحقيق في الهوية
138	1 - التنظيم القانوني لهذا التدبير
139	2 - أسباب اللجوء إلى هذا التدبير وإشكالاته العملية
143	ثانياً: الوضع تحت الحراسة النظرية
143	1 - الضمانات الموضوعية للحراسة النظرية
144	1-1 أسباب الوضع تحت الحراسة النظرية
145	2-1 ضمانات الوضع تحت الحراسة النظرية
148	3-1 مدد الوضع تحت الحراسة النظرية
151	2 - الضمانات القضائية للحراسة النظرية
152	الفقرة الثالثة: استعمال العنف المشروع في عمل الشرطة القضائية
153	أولاً: تحديد الحالات القانونية لاستعمال العنف
154	1 - حالات استعمال العنف العادي المشروع
154	1-1 أمر القانون والسلطة الشرعية
155	2-1 الدفاع الشرعي
156	2 - استعمال العنف غير المشروع
157	ثانياً: استعمال السلاح الوظيفي الناري
161	الفقرة الرابعة: تحرير المحاضر
161	أولاً: مفهوم المحضر وإشكالاته
161	1 - مفهوم المحضر وشكلياته
162	1-1 مفهوم المحضر
163	2-1 شكليات المحضر وإشكالاتها
163	1-2-1 الشروط الشكلية وإشكالاتها
164	أ - الشكليات الواجب تضمينها بالمحضر
167	ب - جزاء خرق شكليات المحضر
167	• جزاء مخالفة الإجراء وشكل القيام به
168	• جزاء خرق شكليات المحضر
169	1-2-2 الشروط الموضوعية وأثارها القانونية

أ - الشكليات الموضوعية للمحضر	169
ب - مواطن الدفع ببطلان المحاضر	173
• مواطن الدفع الشكلية في الدعوى وإجرائاتها	173
• التوقيع على المحضر وإشكالاته	174
- توقيع المصرح	175
- التوقيع بدفتر النصريحات	177
ثانيا: حجية المحضر وإشكالاته	179
1 - أنواع المحاضر	180
• النوع الأول	180
• النوع الثاني	181
• النوع الثالث	182
2 - حجية المحاضر وإشكالاتها الفقهية والقضائية	183
2-1 مفهوم حجية المحاضر	183
2-2 إشكالات حجية المحاضر	185
2-2-1 الاجتهاد الفقهي وحجية المحاضر	185
2-2-2 حجية المحاضر في الاجتهاد القضائي	188
أ - محاكم الموضوع وحجية المحاضر	188
ب - توجه محكمة النقض من حجية المحاضر	190
• اتجاه السلطة المطلقة لمحكمة الموضوع في تقرير القوة الثبوتية للمحاضر	190
• اتجاه تقييد سلطة قضاء الموضوع في تقدير حجية المحاضر	193
المبحث الرابع: صلاحيات وسلطات ضباط الشرطة القضائية السامون	195
المطلب الأول: سلطات وصلاحيات النيابة العامة	196
الفقرة الأولى: احتفاظ النيابة العامة بسلطة الوظيفة الزجرية	196
أولا: تسيير البحث التمهيدي والإشراف عليه	197
1 - حالات الحصول على إذن النيابة العامة	197
2 - حالات الإشعار فقط	199
ثانيا: رقابة عمل الشرطة القضائية وتحرياتها	200
1 - رقابة عمل الشرطة القضائية	200

1-1	الدور الرقابي على السجلات والزنازن	201
أ -	مراقبة سجلات الحراسة النظرية	201
ب -	مراقبة مخاطر وزنازن الشرطة القضائية	203
1-2	مراقبة كناش التصريحات الممسوك لدى الدرك الملكي	205
2 -	رقابة تحريات الشرطة القضائية	207
1-2	الرقابة على الوجود المادي للجريمة أو التكيف القانوني	207
أ -	مفهوم التكيف القانوني للجريمة	207
ب -	رقابة التكيف القانوني للجريمة	208
•	طبيعة رقابة النيابة العامة على التكيف القانوني للوقائع	209
•	الضرورة القضائية لتكييف الوقائع	210
3 -	رقابة إخلالات ضباط الشرطة القضائية	213
1-3	رقابة إخلالات الشرطة القضائية المغربية	213
2-3	رقابة إخلالات الشرطة بالمملكة العربية السعودية	218
	الفقرة الثانية: سلطات النيابة العامة القضائية المتفردة	224
	أولاً: الصلاحيات الماسة بالحرية الفردية	225
1 -	سحب جواز السفر وإغلاق الحدود	225
2 -	الأمر بالإيداع في السجن	227
1-2	الأمر بالاعتقال الصادر عن الوكيل العام للملك	227
أ -	أسبابه	227
ب -	شروطه	227
ت -	الطعن في الأمر بالاعتقال	227
ث -	مسطرة الطعن	228
2-2	الأمر بالاعتقال الصادر عن وكيل الملك	229
أ -	أسبابه	229
ب -	شروطه	230
ت -	الطعن في أمر الاعتقال	230
ث -	مسطرة الطعن	230
3 -	الوضع تحت المراقبة القضائية	231

232	4 - الوضع تحت المراقبة الإلكترونية
233	5 - إصدار أوامر دولية بالبحث والقاء القبض
234	ثانيا: السلطة التقديرية لقضاة النيابة العامة
235	1 - سلطة ملازمة المتابعة
237	2 - قرار الحفظ
237	• الظروف الموضوعية
238	• الظروف الذاتية
238	3 - الإحالة على التحقيق
	المطلب الثاني: الأدوار المستجدة للنيابة العامة في قانون المسطرة الجنائية
240	الجديد
	الفقرة الأولى: الأمر باستعمال الوسائل التقنية الحديثة للبحث عن وسائل
240	الإثبات
240	أولا: الأمر بالتنصت وباقي اشكالا اتصالات التكنولوجيا الحديثة
241	1 - نطاق لجوء النيابة العامة إلى التقنية من حيث الجرائم
242	2 - شروط التقاط المكالمات وشكليات الأمر
243	3 - مسطرة التنصت
243	3-1 الجهات المكلفة بتنفيذ الأمر
244	3-2 تحرير محاضر عن عمليات الالتقاط والنسخ والتفريغ
	ثانيا: الأمر بالتقاط وتثبيت وبث الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية،
244	وتحديد المواقع
245	1 - ماهية التقنية
246	2 - شروط اللجوء إلى هذه التقنية
247	الفقرة الثانية: الإذن باستعمال الوسائل البشرية للبحث عن وسائل الإثبات
247	أولا: الإذن بالاختراق
248	1 - دواعي الاختراق المهنية
249	2 - مخاطر الاختراق المهنية
249	ثانيا: الإذن بالتسليم المراقب

- المطلب الثاني: سلطات قاضي التحقيق كضابط سام للشرطة القضائية 250
- الفقرة الأولى: الصلاحيات المشتركة بين ضباط الشرطة القضائية السامون 250
- الفقرة الثانية: الاختصاصات الأصلية الخاصة بقاضي التحقيق 252

الباب الثاني

استثنائية التحقيق الإعدادي ومحورية الإثبات في العمل القضائي

- الفصل الأول: الإطار القانوني للتحقيق الإعدادي 259
- المبحث الأول: مفهوم التحقيق الإعدادي وخصائصه 262
- المطلب الأول: مفهوم التحقيق في قانون المسطرة الجنائية 263
- الفقرة الأولى: التمييز بين التحقيق الإعدادي والمفاهيم الأخرى المشابهة 263
- الفقرة الثانية: مبادئ وخصائص التحقيق الإعدادي 265
- أولاً: مبدأ الفصل بين التحقيق والنيابة العامة 266
- ثانياً: السرية 267
- ثالثاً: الحضورية 268
- رابعاً: الطابع الكتابي 269
- خامساً: حقوق الدفاع 270
- المطلب الثاني: سلبات التحقيق الإعدادي العملية والإجرائية 272
- الفقرة الأولى: التحقيق الإعدادي تكريس للاعتقال الاحتياطي 272
- الفقرة الثانية: ثنائية تعيين قضاة التحقيق 273
- أولاً: التعيين الإداري لقضاة التحقيق 274
- 1 - مسطرة تعيين قضاة التحقيق 274
- 2 - الأشخاص المكلفون بالتحقيق أو ببعض مهامه 275
- 1-2 الغرفة الجنحية 275
- 2-2 قضاة الحكم 275
- 3-2 الأشخاص المكلفون ببعض مهام التحقيق 277
- ثانياً: التعيين القضائي للنيابة العامة 277
- المبحث الثاني: مجالات التحقيق الإعدادي وآلياته القانونية 279
- المطلب الأول: نطاق التحقيق الإعدادي 279
- الفقرة الأولى: التحقيق الإجباري 279

282	الفقرة الثانية: التحقيق الاختياري
283	المطلب الثاني: الآليات القانونية للمطالبة بالتحقيق
284	الفقرة الأولى: الإحالة على التحقيق أو ملتصق إجراء التحقيق
286	الفقرة الثانية: شكايه المطالب بالحق المدني
286	أولا: الشروط المتطلبه في شكايه المطالب بالحق المدني
286	1 - الشروط المتطلبه في موضوع الشكايه
286	1-1 الشروط الشكلية الواجب توافرها في شكايه الطرف المدني
287	2-1 الشروط الواجب تحققها في شكايه الطرف المدني لفتح التحقيق
288	2 - الشروط الشخصية الواجبة في الطرف المدني
289	ثانيا: مراحل وموانع شكايه المطالب بالحق المدني
289	1 - مراحل شكايه الطرف المدني
290	2 - موانع إقامة شكايه المطالب بالحق المدني
290	• الاختصاص النوعي
291	• الاختصاص الشخصي
291	المبحث الثالث: إجراءات التحقيق
292	المطلب الأول: إجراءات التحقيق المتعلقة بالبحث عن الإثبات
292	الفقرة الأولى: قرار إجراء التحقيق
293	الفقرة الثانية: الأوامر الاستثنائية عن التحقيق
294	الفقرة الثالثة: السلطات والصلاحيات المتعلقة بالبحث عن وسائل الإثبات
294	أولا: استتطاق المتهم أو المحقق معه
294	1 - الاستتطاق الابتدائي
295	1-1 ضبط وتأكيد هوية المحقق معه
296	2-1 مؤازرة المتهم من طرف محام
299	3-1 الإشعار بالتهمة والأفعال المنسوبة إليه في ملتصق النيابة العامة
297	أ - إشعار المتهم بالأفعال المنسوبة إليه
298	ب - إشعار المتهم بالتكييف القانوني الموجه إليه
299	4-1 إشعار المتهم بالحق في التزام الصمت
300	5-1 إخضاع المتهم للفحص الطبي

301	2 - الاستئناف التفصيلي
301	2-1 ضوابط الاستئناف التفصيلي
302	2-2 البحث الاجتماعي حول المتهم
303	ثانياً: الاستماع إلى الشهود
304	1 - مسطرة استدعاء الشهود
304	1-1 اختلاف مسطرة استدعاء الشهود
305	2-1 إجبار الشهود على الحضور
306	2 - مسطرة تلقي أقوال الشهود
306	2-1 الشكليات الخاصة بالشهادة
307	2-2 الإجراءات المسطرية لتلقي الشهادة
307	أ - التحقق من هوية الشاهد
308	ب - أداء اليمين
308	ت - لاستعانة بمرجم
309	ث - تحرير محضر عن تلقي الشهادة
310	ج - المسطرة الخاصة لتلقي بعض الشهادات
311	2-3 تعويضات الشاهد عن التنقل
312	ثالثاً: إجراء المواجهات والمقابلات
313	رابعاً: الانتقال والمعانة والحجز وعقل الأموال أو المصادرة
313	1 - إجراء الانتقال وغاياته
314	2 - المعانة
314	3 - الحجز وعقل الأموال أو المصادرة
316	خامساً: التفتيش
316	1 - شروط التفتيش وضماناته
317	2 - استثناءات أوقات التفتيش القانونية
	سادساً: التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد
	وباقى أشكال الاتصالات الالكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل
319	التكنولوجيا الحديثة

- 1 - اختلاف تنصت المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية عن التسجيل
319 الصوتي العادي
- 2 - التقاط المكالمات والاتصالات الإلكترونية أو بواسطة التقنيات الحديثة 321
- 1-2 تنصت المادة 108 استثناء عن سرية المراسلات 321
- 2-2 التنظيم القانوني والإجرائي لتنصت المادة 108 من قانون المسطرة
الجنائية 323
- 1-2-2 توسيع نطاق اللجوء إلى تنصت المادة 108 من قانون المسطرة
الجنائية 324
- أ - من حيث الأشخاص 324
- ب - من حيث الجرائم 326
- 2-2-2 إجراءات التنصت 328
- أ - شروط وشكليات الأمر بتنصت المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية 328
- شروط التقاط المكالمات 329
- شكليات الأمر 329
- ب - الجهات المكلفة بتنفيذ الإجراء 330
- تحرير محاضر عن عمليات الالتقاط 331
- نسخ وترجمة محتويات الاتصال الملتقط 332
- إبادة التسجيل 332
- 3 - التقاط وتثبيت وبت وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية
وتحديد المواقع 333
- 1-3 ماهية تقنية التقاط وتثبيت وبت وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات
الإلكترونية وتحديد المواقع 333
- 2-3 شروط اللجوء إلى هذه التقنية 334
- سابقا: الأمر بإجراء الخبرة أو رفضها 335
- 1 - ماهية الخبرة 335
- 2 - شروط الأمر بإجراء الخبرة 336
- 3 - انتهاء الخبرة والطعن فيها 337
- ثامنا: إجراء البحث المالي الموازي 337

- 338..... تاسعا: الإنابة القضائية
- 338..... 1 - شروط صحة الإنابة القضائية
- 339..... 2 - أنواع الإنابات القضائية
- 341..... 3 - نطاق الإنابة القضائية
- 341..... المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة في حق المتهم لضمان سلامة التحقيق
- 342..... الفقرة الأولى: أوامر قاضي التحقيق المرتبطة بالحد من حرية المتهم
- 342..... أولا: الشروط الشكلية العامة لأوامر قاضي التحقيق
- 343..... ثانيا: الشروط الخاصة لأوامر قاضي التحقيق
- 343..... 1 - الأمر بالحضور
- 343..... 2 - الأمر بالإحضار
- 344..... • حالة المتهم المعتقل
- 344..... • حالة المتهم الحر الطليق
- 345..... 3 - الأمر بإلقاء القبض
- 346..... 4 - الأمر بالإيداع في السجن
- 347..... 5 - الاعتقال الاحتياطي
- 348..... 5-1 الإشكالات السابقة للاعتقال الاحتياطي
- 350..... 5-2 إلزامية تعليل اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي
- 350..... أ - الأسباب المبررة لاتخاذ الاعتقال الاحتياطي
- 351..... ب - شروط الوضع رهن الاعتقال الاحتياطي
- 352..... 5-3 بدائل الاعتقال الاحتياطي المباشرة وغير المباشرة
- 353..... أ - البدائل المباشرة
- 353..... • الوضع تحت المراقبة القضائية
- 354..... • الإفراج المؤقت
- 356..... ب - البدائل غير المباشرة
- 356..... • آلية التجنيد الممنوحة للنيابة العامة
- 357..... • إكراهات مدد الاعتقال الاحتياطي
- 357..... • مدد الاعتقال الاحتياطي
- 358..... • تأثير مدد الاعتقال الاحتياطي على إنهائه

- 359 4-5 الرقابة على الاعتقال الاحتياطي
- 359 • الرقابة القضائية والإدارية على الاعتقال الاحتياطي
- 361 ج - تفقد قاضي التحقيق للمعتقلين
- 362 الفقرة الثانية: أوامر قاضي التحقيق المقيدة لبعض حقوق وحرية المتهم
- 362 أولا: إجراءات وضع المتهم تحت المراقبة القضائية
- 368 ثانيا: شروط إخضاع المتهم لإجراء الوضع تحت المراقبة القضائية
- 368 1 - الشروط العامة للوضع تحت المراقبة القضائية
- 369 2 - الشروط الخاصة بالوضع تحت المراقبة القضائية
- 370 المبحث الرابع: إجراءات التصرف في التحقيق الإعدادي
- 370 المطلب الأول: انتهاء التحقيق وإعادته لظهور أدلة جديدة
- 371 الفقرة الأولى: مسطرة التصرف في انتهاء التحقيق الإعدادي
- 371 أولا: الأمر بالاطلاع الموجه للنياية العامة
- 371 1 - إشعار النياية العامة بانتهاء التحقيق
- 372 2 - إشعار الأطراف بانتهاء التحقيق
- 373 3 - الشروط العامة لأمر انتهاء التحقيق
- 373 ثانيا: أوامر قاضي التحقيق المترتبة عن انتهاء التحقيق
- 373 1 - الأمر بعدم الاختصاص
- 375 2 - الأمر بعدم المتابعة
- 376 3 - الأمر بالمتابعة
- 376 1-3 بالنسبة لقاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية
- 377 2-3 بالنسبة لقاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف
- 378 الفقرة الثانية: إعادة التحقيق لظهور أدلة جديدة
- 379 المطلب الثاني: الرقابة على مشروعية إجراءات التحقيق
- 379 الفقرة الأولى: الرقابة القضائية على إجراءات التحقيق
- 379 أولا: رقابة النياية العامة على إجراءات التحقيق الإعدادي
- 380 1 - الرقابة اليومية الروتينية للنياية العامة على التحقيق
- 381 2 - رقابة النياية العامة المتجلية في الطعون
- 381 1-2 طعن النياية العامة ببطلان إجراءات التحقيق

383	2-2 استئناف النيابة العامة
384	ثانيا: رقابة الغرفة الجنحية ورئيسها على التحقيق الإعدادي
384	1 - رقابة الغرفة الجنحية على التحقيق
386	2 - رقابة رئيس الغرفة الجنحية على إجراءات التحقيق
387	الفقرة الثانية: رقابة طرفي علاقة التحقيق على الإجراءات
387	أولا: طعون أطراف التحقيق بالبطلان
388	1 - طعن المتهم ببطلان إجراءات التحقيق
389	2 - طعن الطرف المدني ببطلان إجراءات التحقيق
390	ثانيا: استئناف أطراف التحقيق لبعض الإجراءات
390	1 - استئناف الطرف المدني
391	2 - استئناف المتهم
393	المطلب الثالث: البطلان والآجال في التحقيق الإعدادي
393	الفقرة الأولى: مؤسسة البطلان في التحقيق الإعدادي
394	أولا: أنواع البطلان في التحقيق الإعدادي
394	1 - التمييز بين البطلان والانعدام
396	2 - أنواع البطلان وأسبابه
396	1-2 أنواع البطلان
396	أ - البطلان القانوني
397	ب - البطلان القضائي
399	2-2 أسباب البطلان
400	ثانيا: آثار الدفع بالبطلان
400	1 - الجهات المخول لها إثارة البطلان
402	2 - نتائج بطلان إجراءات التحقيق
403	الفقرة الثانية: الآجال في مسطرة التحقيق الإعدادي
404	أولا: الآجال المنظمة للإجراءات ضمانا لسرعة التحقيق
404	1 - آجال القيام ببعض الإجراءات
404	1-1 الآجال المرتبطة بتقديم الملتزمات
405	2-1 آجال قيام قاضي التحقيق بالإجراءات

- 407 2 - الأجل المرتبطة بالبت في الطلبات والطعون
- 407 1-2 أجال بت قاضي التحقيق في الطلبات والملمات
- 408 2-2 أجال بت العرفة الجنحية في الطعون المقدمة إليها
- 410 3 - الأجل المرتبطة بالرقابة القضائية
- 411 ثانيا: الأجل المؤثرة في سلامة إجراءات التحقيق
- 411 1 - حالات عدم القبول
- 413 2 - حالات البطلان والمسؤولية الجنائية
- 413 1-2 الأجل المرتبة للبطلان في التحقيق الإعدادي
- 415 2-2 حالات إثارة المسؤولية الجنائية
- 417 الفصل الثاني: وسائل إثبات الجرائم في القانون الجنائي
- 418 المبحث الأول: المبادئ العامة للإثبات الجنائي
- 419 المطلب الأول: حرية الإثبات في المادة الجنائية
- 419 الفقرة الأولى: تعريف الإثبات الجنائي
- 421 الفقرة الثانية: خاصية حرية الإثبات في المادة الجنائية واستثناءاته
- 421 أولا: مبدأ حرية الإثبات واستثناءاته
- 421 1 - إمكانية اللجوء إلى كل الوسائل في الإثبات الجنائي
- 422 2 - استثناءات مبدأ حرية الإثبات
- 423 ثانيا: الإثبات الجنائي بين الحرية والتقييد
- 426 المطلب الثاني: قرينة البراءة وأثارها على الإثبات الجنائي
- 426 الفقرة الأولى: عدم التزام المتهم بإثبات براءته
- 428 الفقرة الثانية: التزام الصمت
- 429 المبحث الثاني: أنواع وسائل الإثبات في المادة الجنائية
- 429 المطلب الأول: تنوع وسائل الإثبات
- 429 الفقرة الأولى: الوسائل التقليدية في الإثبات الجنائي وقيمتها الإقناعية
- 430 أولا: الأدلة التقليدية المقدمة أمام القاضي الجنائي
- 430 1 - ماديات الجريمة أو المحررات والأدلة الكتابية
- 430 2 - الاعتراف وقوته الإقناعية
- 431 3 - الشهادة وأهميتها وأنواعها

432	1-3 أنواع الشهادات
433	2-3 القوة الإقناعية للشهادة
435	3-3 حماية الشهود
436	4 - الخبرة وقوتها الإقناعية
437	5 - المحاضر وأنواعها كقوة إثباتية
438	6 - الشهادة الطبية ودورها الإثباتي
440	7 - دور الطب الشرعي في الاستدلال
442	ثانيا: القرائن أو أدلة الإثبات القضائية أو الموضوعية
442	1 - القرائن القانونية
443	1-1 القرائن القانونية القاطعة
443	2-1 القرائن القانونية البسيطة
444	2 - حجية القرائن القضائية
444	2-2 القرائن القضائية في الأحكام الفقهية الشرعية
445	2-2 القرائن القضائية في الاجتهاد الفقهي الوضعي
447	الفقرة الثانية: وسائل الإثبات التقنية الحديثة
447	أولا: الأدلة التقنية العادية
448	1 - التقاط الأصوات والصور والتقاط المكالمات
448	2 - وسائل الاتصال التقنية التي تترك أثرا كتابيا
449	ثانيا: وسائل الإثبات التقنية الخاصة بمؤسسات الدولة
450	1 - التنصت وحجيته
451	2 - الدليل المحصل عليه بواسطة استعمال التكنولوجيا الحديثة
452	3 - أدلة الشرطة العلمية
455	المطلب الثاني: خصائص وسائل الإثبات الجنائية
455	الفقرة الأولى: خاصية الشرعية والمشروعية
455	أولا: الأدلة غير المشروعة نتيجة ارتكاب جريمة
458	ثانيا: الدليل المحصل عليه من إجراءات باطلة
461	الفقرة الثانية: خاصية خضوع وسائل الإثبات لسلطة القاضي التقديرية
463	المبحث الثالث: ترجيح القاضي الجنائي لوسائل الإثبات المتنوعة

المطلب الأول: الرقابة القضائية على وسائل الإثبات	463
الفقرة الأولى: مظاهر السلطة التقديرية في ترجيح الأدلة	464
أولاً: سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة	464
ثانياً: سلطة القاضي الجنائي في تقدير مشروعية البحث عن الأدلة	466
الفقرة الثانية: الاقتناع الصميم بأدلة الإثبات الجنائية	469
المطلب الثاني: آثار الرقابة القضائية على الأدلة وترجيح بعضها	472
الفقرة الأولى: السلطة التقديرية في تعديل التهمة وتغيير الوصف القانوني للوقائع	473
الفقرة الثانية: السلطة التقديرية في تفريد العقاب	475
لائحة منابع الكتاب	479
الفهرسة	493

يشارك قانون المظطرة المدنية الإطار لنظام العدالة المدنية في التصديق، وقد
جاء القانون رقم 22-03 المقتضى في سبتمبر 2022 كأفضل إصلاح شرعي منذ عام 2002
حيث جعل المدين أكثر من 420 مدعى بهذه المادة التشريع الوطني مع تطوير الدعاية
لحقوق الإنسان، ولقد صاغت السياسة المدنية إلى رسالة النيابة العامة.

يتميز هذا التصديق بالنسبة لطريقة منظمة تعزيز ضمانات المعاملة
العدالة كقضية البراءة، والتفسير الشك لصالح المتهم، واحترام الأجر الموقوف، والحق
بين سلطات الادعاء والتعقيب والحبس، كما وضع نطاق الرقابة القضائية على أعمال
الشرطة القضائية، وعزز ضمانات الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي والتفويض
للمدعى إلى جانب الانضمام بطرق الضحايا وتطوير آليات إرساء الإصلاح، ليخلق
بذلك توازناً دقيقاً بين الأمن وحماية الحريات.

من الناحية الإجرائية، لم يدعو المصممة التوسيع إلى المعاملة العدالة بل كانت
تتعلق أساسية.

* البحث المصممة في: إدارة الطريقة القضائية تحت إشراف النيابة العامة أصبح
الأداة وتوجيه الشهود.

* التطبيق الإمدادي: مرحلة قضائية معارضة بتولاعة قاضي التعقيب التحريص
أداة التثبت أو التفرغ مع ضمان التوازن وحماية حقوق الدفاع.

* المعاملة لمرحلة التكملة: وهي لمرحلة المعالجة حيث يتولى القاضي الجنائي
المصدر للمعاصر ومناقشة الأدلة لفظياً وجسدياً، ليصدر حكمه بناء على مسطرة
التقديرية والقائمة التوجيهي المصمم.

وفي هذا السياق، يأتي هذا المؤلف ليحمل هذه التنظيمات الإجرائية، فبعد أن
تصمم جرداً التثبت المصممة في مركز جرداً الثاني على دراسة التعقيب الإمدادي
ووسائل الإثبات في المادة المدنية، وفق مقارنة تتراوح بين التحليل النظري والبعيد
العملي لتكريس دولة الحق والقانون.

